والاستفسار منه عما اذا كان في نيته ابعاد المعتقلين لان طلب المحامية لانفر حسب رأي المحكمة لا اساس موجب له .

وجاء رد المستشار القضائي لمنطقة الضفة الغربية على رسالة المحامية لانفر انه لا توجد نية لابعاد المعتقلين في المرحلة الحالية . ومع ذلك زعم المستشار القضائي في رسالته ان اية عملية ابعاد اتخذت او ستتخذ من طرف سلطات الحكم العسكري في المستقبل بشأن الموقوفين ، جرت بشكل قانوني وبموجب القانون المعمول به . ويقصد بذلك قانون الطوارىء لعام ١٩٤٥ .

وردت المحامية لانفر على جواب المستشار القضائي قائلة ، انه يتضمن امرا خطيرا جدا ، اذ يتحدث المستشار بشكل واضح عن هذه المرحلة فقط ، لكن من يعرف ماذا سيحدث في المستقبل ؟ وهل سوف لا يحدث لهم ما حدث لاصدقائهم وزملائهم في الرأي وفي السجن .

وكان قد جاء في قرار محكمة العدل العليا المشار اليه ان المحكمة لن « تقيد يد السلطات الى الابد ، وسوف تمنع الابعاد اذا كانت هناك ضرورة لذلك » (الفجر ، ١٩٧٥/٥/٣٠) .

حملة الاعتقالات مستمرة

لم تتوقف حملة الاعتقالات والمحاكمات في المناطق المحتلة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت واتسعت حملة الاعتقالات بصورة خاصة خلال الفترة الاخيرة ، نظرا لاتساع موجة المقاومة وتصاعد نشاطها الذي شمل مختلف المناطق المحتلة .

فذكرت صحيفة الشعب نقلا من مكتب المحامية فلتسيا لانفر أن سلطات الاحتلال اعتقلت للمرة الرابعة السيدة خديجة ابو عرقوب من بلدة دورا مساء يوم ١٩٧٥/٥/٣١ . وحاولت المحامية لانفر مقابلة المعتقلة الا أن الشرطة في الخليل رفضت ذلك ، كما رفضت أن تقوم المحامية بأخذ توقيع المعتقلة على أوراق التوكيل حتى ترافع عنها . واعتقلت السلطات بعد ذلك بايام عددا من الطلاب من بلدة دورا ايضا وهم : امين محمد عمرو ، جمال عمرو ، ناصر الدرابيع . واعتقلت السلطات ايضا خليل ابو عرقوب وماجد الذمورة وعشرين طالبا اخر جميعهم من بلدة دورا نفسها . (الشعب ١٩٧٥/٦/١٠) .

وكانت عمليات الاعتقال والتفتيش قد اتسعت في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية وفي منطقة طولكرم بالذات ، على اثر الاشتباك الذي وقع بين الفدائيين ودوريات تابعة لقوات الاحتلال على مفترق طريق بيت ليد يوم ١٩٧٥/٥/٨ . فذكر راديو اسرائيل في ذلك الحين ان سلطات الاحتلال لا تزال تفرض نظام منع التجول على قرية شويكة في قضاء طولكرم بعد ان اعتقدت ان الشخص او الاشخاص الذين نفذوا العملية المذكورة هو من قرية الشويكة . واعترف الراديو بأن عمليات التمشيط في القرية وفي أماكن أخرى كانت ما زالت مستمرة وانه بنتيجة ذلك اعتقل العشرات من ابناء قرية الشويكة للتحقيق معهم . واضافت الصحف الاسرائيلية من جهتها ان منع التجول قد فرض في المنطقة وان ابناء القرية قد جمعوا في المدرسة المحلية للتحقيق معهم . وقدرت الصحف الاسرائيلية عدد الذين اعتقلوا في تلك المنطقة اثر وقوع انفجار في كفار سابا في تلك الاونة بحوالي ٤٠ شخصا .

وفي منطقة الخليل اعلن ناطق عسكري ان سلطات الاحتلال قامت بحملة تفتيش واسعة النطاق في قرية سعير اثر ادعائها باكتشاف شبكات مسلحة في القرية (الشعب ١٩٧٥/٥/١٠) .

وفي رام الله ، اعتصم طلاب المدينة في مقر الحاكم العسكري احتجاجا على العقوبات الجماعية التي فرضت على المدينة والمنطقة التابعة لها اثر تصاعد العمليات الفدائية هناك . كما اعلن الطلاب احتجاجهم على القيود الخاصة بمنعهم من السفر الى البلاد العربية لتقديم الامتحانات السنوية في الجامعات التي يدرسون فيها . وقد انضم الى الطلاب المعتصمين رؤساء بلديات رام الله والبيرة وتلوا محتجين على العقوبات الجماعية التي فرضت على منطقتهم . وعلى اثر ذلك وافق الحاكم العسكري على الغاء القيود الخاصة المفروضة على الطلاب . وبذلك لا يبقى على طلاب رام الله والبيرة سوى القيود العامة الجديدة التي فرضت على سفر الشباب من الذكور والتي اشرنا اليها في مكان سابق .